Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف، سويسرا

24-28 آذار / مارس 2018

الجمعية العامة
البند 2

A/138/2-P.3
6 آذار/ مارس 2018

النظر في طلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

طلب إدراج بند طارئ
في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي
مُقدم من وفد البحرين

في 7 آذار / مارس 2018 ، تلقى الأمين العام من رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين طلباً ووثائق مرفقة لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ138 بعنوان:

"عدم المساس بالوضعية التاريخية والقانونية لمدينة القدس "

سيجد المندوبون في الجمعية العامة الـــ 138 مرفقاً نص الرسالة التي تضمنت تقديم الطلب (المرفق الأول)، إضافة إلى المذكرة التفسيرية (المرفق الثاني)، ومشروع قرار (المرفق الثالث) دعماً له.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

وسَيُطلب من الجمعية العامة الـــ 138 أن تتخذ قراراً بشأن طلب وفد دولة الكويت يوم الأحد 25 آذار/ مارس، 2018.

وبموجب أحكام القاعدة 11.1 من أنظمة الجمعية العامة، يجوز لأي عضـــو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة تفســيرية موجزة ومشـروع قرار يحدد بوضـوح نطاق الموضـوع الذي يشـمله الطلب. وتقوم أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بإبلاغ جميع الأعضاء بهذا الطلب وأية وثائق من هذا القبيل على الفور.
إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11.2 من لوائح الجمعية على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تســتلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسـب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت؛

(ب) لا يجوز للجمعية أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصـــل على أكبر عدد من الأصـــوات الإيجابية؛

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ ضـــمّ مقترحاتهم في طلب واحد، إذا كانت المقترحات الأساسية، تنصبّ على الموضوع نفسه؛

(د) لا يجوز أن يدرج في مشـروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضـوع مقترح بعد أن يسـحبه مقدموه، أو إذا رفضـته الجمعية، ما لم تكن هناك إشـارة واضـحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي أقرّته الجمعية.

A/138/2-P.3
ملحق 1
الأصل: الإنجليزية

المراسلة الموجهة إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي من قبل
رئيس مجلس النواب ورئيس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية في مملكة البحرين

منامة، 6 آذار/مارس 2018
IPG/C/066

عزيزي الأمين العام،

وفقاً للمادة 14.2 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي والقاعدة 11.1 من قواعد الجمعية العامة، ترغب في تقديم طلب لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ138 للاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقدها في جنيف (سويسرا) من 24 إلى 28 آذار/مارس 2018، تحت عنوان:

"عدم المساس بالوضعية التاريخية والقانونية لمدينة القدس "

تجدون طيه مذكرة تفسيرية ومشروع قرار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

(التوقيع) أحمد بن ابراهيم راشد الملا
رئيس مجلس النواب
رئيس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية
في مملكة البحرين

عدم المساس بالوضعية التاريخية والقانونية لمدينة القدس

مذكرة تفسيرية مقدمة من الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين

يسر الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين التقدم ببند طارئ إلى الدورة الـ(138) للإتحاد البرلماني الدولي المقرر عقدها في جنيف خلال الفترة من 24 – 28 مارس 2018م، حول عدم المساس بالوضعية التاريخية والقانونية لمدينة القدس نظراً للتطورات الدولية الخطيرة التي طرأت على القضية الفلسطينية والأضرار الفادحة التي ألمت بها بعد إعلان الرئيس الامريكي عن قراره بإعتبار القدس عاصمة لإسرائيل في السادس من ديسمبر عام 2017م، وهذا القرار الذي ألحق ضرراً بليغاً بالوضع القانوني والتاريخي المستقر عليه لمدينة القدس، الأمر الذي يشكل خروجاً على الثوابت الدولية المتفق عليها تجاه مدينة القدس، بإعتبار أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين، كما يشكل خروجاً على الثوابت السياسية الأمريكية بإعتبارها الراعية لعملية السلام.

ولا شك أن القرار الأمريكي يتعارض مع كل القرارات الدولية ذات الصلة بموضوع القدس، سواء كانت صادرة من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنها على سبيل المثال:

- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242، والصادر في 1967/11/22م، والذي أكد على ضرورة سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع، وإنهاء جميع إدعاءات أو حالات الحرب والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة وإستقلالها السياسي.
- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 252، والصادر في 1968/5/21م،والذي أكد على أن (الإستيلاء على الأراضي بالغزو العسكري غير مقبول) ، وأن جميع الإجراءات

التشريعية والإدارية التي إتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس باطله، ويدعو إسرائيل إلى الإمتناع عن أي عمل مستقبلاً من شأنه أن يغير وضع القدس.

- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 267، والصادر في 1969/7/3م، والذي دعا إسرائيل إلى إلغاء تدابير ضم القدس الشرقية بعد حرب 1967م، وأكد على أن جميع الإجراءات التي إتخذتها إسرائيل لضم القدس باطلة.
- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 298، والصادر في 1971/9/25م، والذي أعرب فيه المجلس عن إستيائه لعدم قيام إسرائيل بإحترام القرارات السابقة للأمم المتحدة بشأن التدابير التي تتخذها بهدف التأثير على مركز مدينة القدس ، وأن جميع التدابير الإدارية والتشريعية التي إتخذتها اسرائيل لتغيير مركز مدينة القدس غير قانونية.
- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 446، والصادر في 1979/3/20م، والذي أكد على أن سياسة إسرائيل وممارساتها في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967م، ليس لها أية شرعية قانونية، ودعا إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالإحتلال إلى التقيد بإتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949م، وإلى إلغاء كافة التدابير السابقة، والإمتناع عن أي إجراء من شأنه تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي أو التكوين الديمغرافي للأراضي المحتلة وعلى وجه الخصوص مدينة القدس.
- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 465، والصادر في 1980/3/1م، والذي أدان قانون القدس الإسرائيلي الصادر عام 1980م، (والذي أعلنت فيه إسرائيل أن القدس عاصمة إسرائيل)، واعتبره إنتهاكاً للقانون الدولي، وأكد على عدم الإعتراف بقانون القدس، وأن جميع التدابير التي إتخذتها إسرائيل لتغيير المعالم المادية والتركيب السكاني والهيكل المؤسسي في الأراضي الفلسطينية ليس لها أي مستند قانوني.

- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 468، والصادر في 1980/5/8م، والذي أدان من جديد قانون القدس الصادر عام 1980م، وأكد أنه إنتهاكاً للقانون الدولي، وأن مجلس الأمن لن يعترف بهذا القانون، بل ودعا الدول الأعضاء إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من مدينة القدس.
- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1322، والصادر في 2000/10/7م، والذي أكد على ضرورة إحترام الأماكن المقدسة في مدينة القدس، وشجب التصرف الإستفزازي الذي حدث في الحرم القدسي الشريف، وأدان إستخدام إسرائيل للقوة المفرطة بحق الفلسطينيين.
- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334، والصادر في 2016/12/23م، والذي طالب إسرائيل بوقف الإستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي المحتلة منذ 1967م، وعدم الإعتراف بأي تغييرات في حدود الرابع من حزيران 1967م.

ويذكر أن مجلس الأمن قد فشل في إستصدار قرار يتعلق بضرورة عدم تغيير الوضع القانوني والديمغرافي للقدس، وعدم الإعتراف بأية قرارات أحادية تتعلق بمدينة القدس في يوم الاثنين الموافق 2017/12/18م، حيث كانت مصر قد تقدمت بمشروع لهذا القرار ووافقت عليه 14 دولة، وحال الفيتو الأمريكي دون صدور هذا القرار.

ومن جهتها أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدداً من القرارات الخاصة بالوضع القانوني لمدينة القدس، إبتداءً بالقرار رقم 181 لسنة 1947م، والذي دعا لجنة الهدنة إلى إعطاء أولوية خاصة لمدينة القدس والحفاظ عليها، وانتهاءً بقرار الجمعية العامة الصادر في 2017/12/21م، والذي أكد على أن أية قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع مدينة القدس أو وضعها أو تكوينها

الديمغرافي ليس لها أثر قانوني وتعد لاغية وباطلة، ويتعين إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي ضوء ما سبق تتقدم الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين بطلب إدراج هذا البند الطارئ في جدول أعمال الجمعية رقم (138) للتأكيد على موقف الإتحاد البرلماني الدولي من الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس.

عدم المساس بالوضعية التاريخية والقانونية لمدينة القدس

مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين

إن الجمعية الـ138 للإتحاد البرلماني الدولي:

(أ) إذ تشير إلى القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما فيها القرار 242 (1967)، والقرار 2+52 (1968)، والقرار 267 (1969)، والقرار 298 (1971)، والقرار 446 (1979)، والقرار 465 (1980)، والقرار 468 (1980)، والقرار 1322 (2000)، والقرار 2334 (2016)، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الوثائق الدولية ذات الصلة.

(ب) وإذ تأخذ في إعتبارها ضرورة تفعيل كل الآليات الدولية بشأن السلم والأمن، إيماناً منها بأن الحفاظ على السلام هو أمل البشرية المنشود، وهدفها المباشر لتحقيق التنمية المستدامة.

(ت) تدعم رغبتها في تحقيق إستقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والإجتماعية والإنسانية في الأراضي المحتلة، بإعتبار أن إستقرار هذه الأوضاع في تلك المنطقة الحساسة يؤدي إلى إستقرار الأوضاع في كل منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي والإسلامي.

(ج) تعبر عن قلقها من تدهور الأوضاع المستقرة دولياً بشأن مدينة القدس الشريف، نظراً للتطورات الخطيرة والمتلاحقة بعد إعلان الرئيس الأمريكي عن قراره بإعتبار القدس عاصمة لإسرائيل في السادس من ديسمبر عام 2017م.

(د) تؤمن بأن إستقرار الثوابت التاريخية والقانونية الدولية للوضع القانوني الدولي لمدينة القدس من شأنه أن يجنب المنطقة مزيداً من العنف، ويساعد على إيجاد الحلول المناسبة للقضية الفلسطينية، ويدعم وسائل التعايش السلمي المشترك فإنها:

(1) تؤكد على ضرورة إستقرار الوضع القانوني الدولي لمدينة القدس، حسبما جاء في كل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وغيرها من المواثيق الدولية ذات الصلة.

(2) ترفض أية قرارات فردية تتناول أي تغيير لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المواثيق الدولية التي تناولت الوضع القانوني لمدينة القدس، سواء من خلال حكومات دول أو حكومة الإحتلال الإسرائيلي أو غيرها.

(3) تدعو المجتمع الدولي إلى ضرورة إيجاد وسائل تفاوضية جادة بين أطراف القضية الفلسطينية برعاية دولية أممية للوصول لحل الدولتين، على أساس قرارات الشرعية الدولية ومرجعية الأمم المتحدة، وإتفاقيات "أوسلو" "ومدريد" وغيرها من المرجعيات ذات الصلة .

(4) تعارض أية تغييرات ديمغرافية أو هيكلية لمدينة القدس، من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي ، بإعتبارها قوة إحتلال، يمتنع عليها – طبقاً لإتفاقيات جنيف – إحداث هذه التغييرات، أو تغيير الهوية العربية والتاريخية لمدينة القدس.

(5) تلفت النظر إلى ضرورة الحفاظ على الهوية التاريخية والثقافية والدينية لمدينة القدس، بإعتبارها موروثاً لكل الأديان بوصف كونها تراثاً إنسانياً، وضمان حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية بها.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

138th IPU ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS

Geneva, 24 – 28.03.2018

Assembly
Item 2

A/138/2-P.3
7 March 2018

Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

Request for the inclusion of an emergency item in the agenda of the 138th Assembly of the Inter-Parliamentary Union submitted by the delegation of Bahrain

On 7 March 2018, the Secretary General received from the Speaker of the Council of Representatives of the Kingdom of Bahrain a request and accompanying documents for the inclusion in the agenda of the 138th Assembly of an emergency item entitled:

"The inviolability of the historic and legal status of the city of Jerusalem".

Delegates to the 138th Assembly will find attached the text of the communication submitting the request (Annex I), as well as an explanatory memorandum (Annex II) and a draft resolution (Annex III) in support thereof.

The 138th Assembly will be required to take a decision on the request of the delegation of Bahrain on Sunday, 25 March 2018.

Under the terms of Assembly Rule 11.1, any Member of the IPU may request the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda. Such a request must be accompanied by a brief explanatory memorandum and a draft resolution which clearly define the scope of the subject covered by the request. The IPU Secretariat shall communicate the request and any such documents immediately to all Members.

Furthermore, Assembly Rule 11.2 stipulates that:

(a) A request for the inclusion of an emergency item must relate to a recent major situation of international concern on which urgent action by the international community is required and on which it is appropriate for the IPU to express its opinion and mobilize a parliamentary response. Such a request must receive a two-thirds majority of the votes cast in order to be accepted.

(b) The Assembly may place only one emergency item on its agenda. Should several requests obtain the requisite majority, the one having received the largest number of positive votes shall be accepted.

(c) The authors of two or more requests for the inclusion of an emergency item may combine their proposals to present a joint one, provided that each of the original proposals relates to the same subject.

(d) The subject of a proposal that has been withdrawn by its authors or rejected by the Assembly cannot be included in the draft resolution submitted on the emergency item, unless it is clearly referred to in the request and title of the subject adopted by the Assembly.

A/138/2-P.3
ANNEX I
Original: English

COMMUNICATION ADDRESSED TO THE SECRETARY GENERAL BY THE SPEAKER OF THE COUNCIL OF REPRESENTATIVES AND CHAIRMAN OF THE EXECUTIVE COMMITTEE OF THE INTER-PARLIAMENTARY GROUP OF THE KINGDOM OF BAHRAIN

Manama, 6 March 2018
IPG/C/066

Dear Mr. Secretary General,

In accordance with Article 14.2 of the Statutes of the Inter-Parliamentary Union and Rule 11.1 of the Assembly Rules, the Parliamentary Delegation of the Kingdom of Bahrain hereby respectfully requests the inclusion of the following emergency item within the 138th IPU Assembly agenda, set to be held in Geneva (Switzerland) from 24 to 28 March 2018, entitled:

"The inviolability of the historic and legal status of the city of Jerusalem".

An explanatory memorandum and a draft resolution are attached.

Yours sincerely,

(Signed) Ahmed Bin Ibrahim Rashed ALMULLA
Speaker of the Council of Representatives
Chairman of the Executive Committee of the
Inter-Parliamentary Group of the
Kingdom of Bahrain

THE INVIOLABILITY OF THE HISTORIC AND LEGAL STATUS OF THE CITY OF JERUSALEM

Explanatory memorandum submitted by the delegation of Bahrain

The parliamentary delegation of the Kingdom of Bahrain is pleased to submit an emergency item to the 138th Assembly of the Inter-Parliamentary Union, to be held in Geneva from 24 to 28 March 2018. The emergency item is on the inviolability of the historic and legal status of the city of Jerusalem given the serious international developments in the case of Palestine and the severe damage caused after the American President announced his decision on 6 December 2017 to consider Jerusalem as the capital of Israel. This decision has caused harm to the legal and historic status of the city of Jerusalem and has departed from the principles agreed upon internationally on East Jerusalem as the capital of the State of Palestine. It is also a departure from the constant line of US policy considered as a custodian of the peace process.

There is no doubt that the American decision contravenes all international resolutions concerning the Al-Quds (Jerusalem) issue whether issued by the United Nations Security Council or General Assembly, including *inter ali*a:

- United Nations Security Council resolution 242 issued on 22 November 1967, which stressed the need for the withdrawal of Israeli armed forces from territories occupied in the conflict, for the termination of all claims or conditions of war, and the recognition of the sovereignty, political independence and territorial integrity of each State;
- United Nations Security Council resolution 252 issued on 21 May 1968, which affirmed that the seizure of territory by military invasion was unacceptable, and that all legislative and administrative actions taken by Israel to change the status of Jerusalem were invalid, and also called on Israel to refrain from any action in the future that would change the status of Jerusalem;
- United Nations Security Council resolution 267 issued on 3 July 1969, which called on Israel to cancel the annexation of East Jerusalem after the 1967 war, and confirmed that all the measures taken by Israel to annex Jerusalem were invalid;
- United Nations Security Council resolution 298 issued on 25 September 1971, in which the Council deplored the failure of Israel to respect previous resolutions of the United Nations concerning the measures taken with a view of affecting the status of the city of Jerusalem; and confirmed, that all legislative and administrative measures taken by Israel to change the status of the city of Jerusalem were illegal;
- United Nations Security Council resolution 446 issued on 22 March 1979, which affirmed that Israel's policy and its practices in the establishment of settlements in the Palestinian and Arab territories occupied since 1967, did not have any legal legitimacy; and also called on Israel as an occupying force to abide by the Fourth Geneva Convention of 1949, to cancel all previous measures, and to refrain from any action which would change the legal status, geographical nature or demographic composition of the occupied territories and, in particular, the city of Jerusalem;
- United Nations Security Council resolution 465 issued on 1 March1980, which condemned the Israeli law on Jerusalem of 1980, (in which Israel declared Jerusalem as the capital of Israel), and considered it as a violation of international law; and also determined that all measures taken by Israel to change the physical nature, demographic structure and institutional set-up in the Palestinian territories had no legal validity;
- United Nations Security Council resolution 468 issued on 8 May 1980, which condemned again the Israeli law on Jerusalem of 1980 and affirmed that it was a violation of international law, and that the Security Council would not recognize that law, but instead the Security Council called on Member States to withdraw their diplomatic missions from the city of Jerusalem;

- United Nations Security Council resolution 1322 issued on 7 October 2000 which stressed the need for respect of the holy places in Jerusalem and condemned the provocative act which happened in the Holy Al-Aqsa Mosque compound, and also condemned the excessive use of force by Israel against Palestinians;
- United Nations Security Council resolution 2334 issued on 23 December 2016, which demanded that Israel stop building settlements in the West Bank, including in East Jerusalem, recalled the illegitimacy of Israel's establishment of settlements in the territories occupied since 1967, and stressed that it would not recognize any changes to the June 4, 1967 borders.

As it is mentioned, on Monday, 18 December 2017, the United Nations Security Council failed to issue a decision on the importance of not altering the legal and demographic status of Jerusalem, and the non-recognition of unilateral decisions relating to the city of Jerusalem following Egypt's submission of a draft resolution that was approved by 14 countries but was dismissed as it was vetoed by the US.

From its side, the United Nations General Assembly issued a number of resolutions concerning the legal status of Jerusalem; starting from resolution 181 of 1947, which called on the truce commission to give special priority to the city of Jerusalem and its preservation, and ending with the General Assembly Resolution issued on 21 December 2017, which stressed that any resolution or measure intended to change the characteristics, the status or demographic composition of the city of Jerusalem had no legal effect and was null and void and must be revoked in compliance with the relevant Security Council resolutions.

Regarding the foregoing, the parliamentary delegation of the Kingdom of Bahrain requests the inclusion of the emergency item in the agenda of the 138th Assembly to confirm the position of the Inter-Parliamentary Union on the legal and historic status of the city of Jerusalem.

A/138/2-P.3
ANNEX III
Original: English

THE INVIOLABILITY OF THE HISTORIC AND LEGAL STATUS OF THE CITY OF JERUSALEM

Draft resolution submitted by the delegation of BAHRAIN

The 138th Assembly of the Inter–Parliamentary Union,

(1) *Recalling* the resolutions of the United Nations Security Council, including resolutions 242 (1967), 252 (1968), 267 (1969), 298 (1971), 446 (1979), 465 1980), 468 (1980), 1322 (2000), 2334 (2016), United Nations General Assembly resolutions and other relevant international documents,

(2) *Taking into account* the need to activate all international mechanisms on peace and security, believing that the maintenance of peace is the aspiration of mankind and its immediate goal for achieving sustainable development,

(3) *Supporting* the international community's willingness to stabilize the security, political, social and humanitarian issues in the occupied territories, considering that the stability of these conditions in this sensitive area can lead to stability in the entire Middle East, Arab and Islamic world,

(4) *Expressing concern* over the deterioration of the internationally stable situation regarding the Holy City of Jerusalem, considering the grave developments following the announcement on 6 December 2017 by the American President of his decision to consider Jerusalem as the capital of Israel,

(5) *Believing* that a stable international historic and legal constant of the international legal status of the city of Jerusalem would prevent the region from further violence, help to find appropriate solutions to the Palestinian cause and support the means of peaceful coexistence,

1. *Stresses* the need for the stability of the international legal status of the city of Jerusalem, as stated in all United Nations Security Council and General Assembly resolutions and other relevant international covenants;

2. *Rejects* all individual decisions contravening United Nations Security Council and General Assembly resolutions and other international covenants dealing with the legal status of the city of Jerusalem, whether taken by States or the Israeli occupation government, or otherwise;

3. *Calls upon* the international community to find serious means of negotiation between the parties to the Palestinian cause under international auspices to reach a two-state solution based on resolutions of international legitimacy, the United Nations reference points, the Oslo and Madrid Accords and other relevant references;

4. *Opposes* any demographic or structural changes to the city of Jerusalem by the Israeli occupation forces; as an occupying power which, in accordance with the Geneva Conventions, shall not make such changes or change the Arab and historic identity of the city of Jerusalem;

5. *Emphasizes* the need to preserve the historic, cultural and religious identity of the city of Jerusalem, as a legacy of all religions, as a human heritage, and to ensure the protection of its Islamic and Christian holy sites.